نشر الحياة في معرفة الصفات (توحيد)

وقف الشيخ محمد حنفي واردها ٦ ابريل ١٨٩٨

بالسعيد [illegible] الدولة [illegible]

خصوصية ٥٢ عمومية ٦٥٤ ٤٩

[illegible] ٥٠

[illegible]

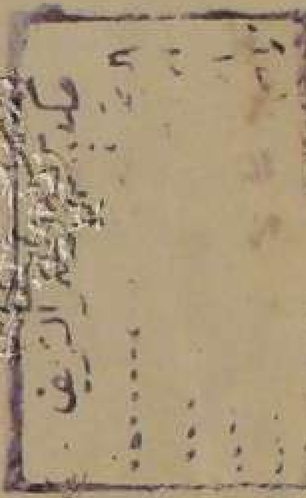
وقف الشيخ محمد الجندي

نهر الحياة

٥٢ ٦٥٤
خصوصي ٦٥٤







١٠٩٦٩٤ ٧٠٢٣



هذا
كتاب في العقايد للشيخ الامام العالم
العلامة محيي الدين الكافيجي نفعنا
الله بها والمسلمين امين
مصنف ابي الفتح بن المظفر
الصديقي رحمه الله
تعالى امين

هذا كتاب ابن عرفه المالكي

اورد على تفسير الكسب بمقارنة القدرة الحادثة للفعل ان التكليف انما يتعلق بالافعال
الاختيارية في نفسها لا بمقارنة القدرة والارادة لها واجيب بان المراد ليس مطلق المقارنة
بل المقارنة على جهة التعلق فالكسب عبارة عن تعلق القدرة الحادثة بالمقدور من غير تاثير
كما في عبارة غير واحد فالاوامر والنواهي متعلقة بالافعال الاختيارية في الظاهر باعتبار هذا
التعلق الذي لا تاثير معه وادعاء انها صرائح في التعلق مع التاثير ممنوع بل هي محتملة ولو سلم
انها ظاهرة في التاثير فالظاهر قد يعدل عنه الى خلافه لدليل يقتضي العدول الى التاويل
ولا نعني بالكسب الا انكم اثبتم للقدرة تعلقا بلا تاثير لانه قال في الاحياء ليس من ضرورة تعلق
القدرة بالمقدور وقوع الاختراع اذ قدرة الله في الازل كانت متعلقة بالعالم ولم يكن
الاختراع حاصلا بها وهي عند الاختراع متعلقة به نوعا اخر من التعلق ببعض الرسايل
قال ابو العباس بن البنا كل احد يجد من نفسه استطاعة على الاقدام والاحجام ولا
يدري ان القدرة عينت له احدهما وجبرته على الاخر فلم يتبين جبره لاجل اطلاعه على ارادته بعد ذلك
بل تبين جبره للجبر من نفسه من ارادته وشهوته وما يقدر من استطاعته بعد الوقوع يعلم
كان مجبورا في عين اختياره ذلك لا قبل الوقوع فالجهة التي اقدم واحجم بحسب ادراكه هو كسبه والجهة
التي منها حصل ذلك هو الجبر وكل منهما حق فالكسب محال الخليقة والجبر على جهة الحقيقة والتكليف
والثواب والعقاب كل ذلك مرتب ابتداء وتماما على الكسب وجب تعلق لا على الجبر وجعل حق وهنا
القدر كاف في الارشاد لمن يسر له الرشاد ومن يرد الخوض في الشبهات والاجوبة عنها وتدقيق النظر
المخصوم وفي كلام الشيخ ابن ابي جمرة افعال العبد خلق للرب سبحانه وكسب للعبد ولا التفات الى
الكيفية الى اخر كلامه رضي الله عنه اه من بعض الرسايل لبعض فضلا المغرب



بسم الله الرحمن الرحيم وبه الإعانة

الحمد لله الموصوف بصفات الكمال المعروف بنعوت الجلال المتجلي بمظاهر
الجمال المعبود بالغدو والآصال الذي لم يزل ولا يزال وهو الكبير المتعال
والصلاة على المنقذ من الضلال ناصب معالم الحرام والحلال وآله وصحبه
خير صحب وآل أما بعد فهذه رسالة موسومة بنهر الحياة في معرفة الصفات
جمعت فيها زبدة من المقالات وخلاصة من الدلالات مع شيء مما خطر بالبال
وخايل الخيال ورتبتها على مقدمة وخاتمة وباب خالية عن خلل الإيجاز
والإطناب ومن ملهم الصواب أسأل الحفظ في مزالق القلم ومزال القدم
وتوجتها بالقاب الحسيب النسيب الهمام والحبر البحر القمقام صدر محافل
الأماثل وبدر سماء الأفاضل قطب فلك الإحسان المتخلق بأخلاق الرحمن
صاحب النفس القدسية وجامع الكمالات الإنسية الذي خصه الله بتأسيس
القواعد والقوانين حيث جعله كاتب سر أعظم السلاطين في الرياستين
الدين والدنيا وصاحب السعادتين الأولى والأخرى من سرى صيت
كماله في الآفاق ووقع على كمال كماله الاتفاق أبي الثنا محب الدين محمود
متع الله ظلاله وأبد نواله ورزقه شهود جماله بجاه والده والرجا بكرم
الله واثق والتوكل على جوده صادق أن يقع بحضرته في محل القبول منه
ويكون وسيلة لحصول الأرب وبلوغ المأمول إن شاء الله وهو حسبنا ونعم
الوكيل المقدمة اعلم أيدك الله بروحه وأمدك بفتوحه أن الصفة الثبوتية
عند الأشاعرة إذ دلت على الذات دون معنى زائد ككون الجوهر ذاتا وشيئا
وجوهرا نفسية والمعنوية كالتحيز والحدوث وقبول الأعراض وقولهم في
الصفات لا هي هو ولا هي غيره أسس على تفسير الغيرين حيث قالوا الغيران
موجودان جاز انفكاكهما فخرج المعدوم مانه والمعدوم والموجود لأن التغاير
وجودي كالتضاد وخرج الجزء مع الكل والصفة مع الموصوف ودخل الجسمان

القديمان



القديمان لانفكاكهما بالحيز والصفة المفارقة مع موصوفها فيما كان أحدهما
بأن يوجد الموصوف وتنعدم الصفة لجواز الانفكاك أعم من أن يكون بحسب
التحيز أو الوجود والعدم وعلم أنه يكفي في التغاير جواز الانفكاك من جانب
واحد وأن الصفة التي ليست عين الموصوف ولا غيره هي الصفة اللازمة
وقيل بل القديمة وعمدتهم الوثقى أن الشرع والعرف واللغة دلت على أن الجزء
ليس غير الكل والصفة ليست غير الموصوف فإنك إذا قلت ليس له علي غير
عشرة يحكم عليك بلزوم خمسة ورد بأن المراد أن كان الخمسة فقط فلا
نسلم الحكم بلزومها وإن ما مع تمام آحاد العشرة فذلك هو العشرة نفسها وتعين
الغير هاهنا محمول على عدد آخر فوق العشرة وإذا قلت ليس في الدار غير زيد
وليس في يدي غير العشرة دراهم فهو كلام صحيح مع أن في الدار أعضاء زيد وصفاته
وفي اليد آحاد العشرة وأوصافها ورد بأنه يقتضي أن لا يفرق بين الصفات
المفارقة واللازمة وأن ثياب زيد وأمتعة الدار ليست غيره وفساده
بين أو كيف يخفى على أحد أن المراد بهذا الكلام نفي إنسان آخر غير زيد وعدد
آخر فوق العشرة واعترض على التعريف بامتناع وجود العالم بدون الصانع
قيل يكفي جواز الانفكاك من جانب ورد بالجزء مع الكل والصفة مع الموصوف
وأجيب بأن المراد جوازه من الجانبين بحسب التعقل دون الخارج إذ يمكن تعقل
وجود العالم ولا يعقل وجود الصانع بل يطلب بالبرهان قال السيد ما حاصله أن هذا
الجواب إنما يصح إذا عرف الغيران بأنهما موجودان يجوز الانفكاك بينهما من الجانبين
ثم يتعرض بالباري والعالم فيجاب أن المراد جوازه في التعقل أما إذا جعل جوازه
أعم كما سبق فلا إلا إذا جوز كون التعقل أعم من المطابق وغيره وحينئذ يرد الصفة
والجزء أقول ولا يصح أيضا إذا لم يجعل جوازه أعم لأن العالم من حيث هو معلول
لا يمكن أن يعقل بدون علته ذهنا وخارجا لا يقال المعتبر في التغاير هو الانفكاك
بحسب الذات والحقيقة لا بحسب الإضافات لأنا نقول لا انفكاك بين المتضايفين من حيث هما

كذلك مثل الاب والابن والعلة والمعلول لا يعقل فان قيل انهما من حيث التضايف
ليسا موجودين قلنا الكلام في معروض الاضافة من حيث انه معروضها لا في المركب منهما
فيلزم ان لا يكون العالم غير الصانع لعدم جواز تعقل الانفكاك ولا عينه للتغاير بحسب
الوجود والتعين وقال صاحب المواقف اعلم ان قولهم لا هو ولا غيره مما استبعده الجمهور
فان الثابت لا واسطة وقال صاحب المقاصد ما حاصله والجمهور على ان الغيرية نقيض هو
بمعنى ان الشيء بالنسبة الى الشيء اما ان يصدق انه هو فعينه والا فغيره وما ذهبوا اليه من ان
الجزء بالنسبة الى الكل والصفة بالنسبة الى الموصوف ليس عينه ولا غيره ليس بمعقول لكونه
ارتفاعا للنقيضين واعتذر الامام الرازي بانه اصطلاح ولا نزاع وقال صاحب
المقاصد وهو فاسد لان منهم من حاول اثبات ذلك بالدليل فقال لو كان الجزء غير الكل
لكان غير نفسه لان العشرة مثلا اسم لجميع الافراد متناول لكل فرد مع اعتباره فلو كان
الواحد غير العشرة لصار غير نفسه لانه منها وان يكون بدونه وبطلانه ظاهر لان انتفاء
الشيء الى الشيء لنفسه لا تتحقق مغايرته لكل من اجزائه حتى يلزم مغايرته لنفسه
وقال السيد وهذا الاعتذار ليس بمرضي لانهم ذكروا ذلك في الاعتقادات المتعلقة
بذات الله تعالى وصفاته فكيف يكون نزاعا لفظيا محضا بمجرد الاصطلاح وقال صاحب
المواقف والحق ان مرادهم انه لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب الهوية كما يجب ان يكون في
الحمل ولما لم يكونوا قائلين بالوجود الذهني لم يصرحوا بكون التغاير في الذهن والاتحاد
في الخارج نعم المعهود هو الاتحاد من وجه والاختلاف من وجه وقال صاحب المقاصد
وهو فاسد لان الكلام في الاجزاء والصفات الغير المحمولة كالواحد من العشرة واليد من زيد
والعلم مع الذات والقدرة مع الذات ونحو ذلك مما لا يتصور اتحادهما بحسب الوجود و
الهوية وقال السيد كلامه في اجزاء غير محمولة وهي مبادي المحمولات كالعالم والقادر
والمريد ولما اثبتوا صفات موجودة قديمة زائدة على ذاته تعالى لزمهم كون القدم
صفة لغير الله تعالى وكون الصفات مستندة الى الذات اما بالاختيار فيلزم التسلسل
وحدوثها واما بالايجاب فتستند ثانيها انما يكون محتاجا الى علة اذا كانت مغايرة

للذات



للذات وقال صاحب المقاصد فان قيل صفات الواجب عندكم موجودة قديمة فيمتنع
استنادها اليه بطريق الاختيار فتعين الايجاب قلنا علة الاحتياج الى المؤثر عندنا
الحدوث لا الامكان وصفات الواجب ان كانت مفتقرة الى الذات لا تكون اثرا لها وانما تمتنع عند
كونها من لوازم الذات ولكن ما في هذه المقدمة على ذكر منك فانه ينفعك فيما يرد عليك
ان شاء الله **الباب** اعلم ارشدك الله ان اهل العلم اختلفوا في صفاته تعالى فقالت
الاشاعرة هي امور موجودة في الخارج بوجود مغاير لوجود الباري وتعين مغاير لتعينه
فهي ممكنة بذاتها لاستناد وجودها اليه وقالت الحكماء هو عالم بذاته قادر بها بمعنى ان
ما يترتب على ذات وصفة يترتب على ذاته فقط ومرجعه الى نفي الصفات وحصول نتائجها
للذات قال السيد وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار
والمفهوم اقول الظاهر من كلام الحكماء ان صفاته تعالى متحدة بذاته بحسب الهوية وبحسب
المفهوم معا ولقد صرح به ابن سينا في الالهيات والنجاة فعلمه عين قدرته وهي عين
ذاته حقيقة ومفهوما وليس الاختلاف الا في اضافاتها وهي عين بحسب الذات والمفهوم ولو
كان لها اعتبار متحدة بها بحسب الحقيقة مغايرة لها بحسب المفهوم لما صح قولهم انه واحد
من جميع الوجوه ولهذا توجه الاعتراض عليه بانه يلزم ان لا يكون لحملها على الذات فائدة
لانه بمنزلة قولنا الذات ذات والقدرة قدرة ويلزم قيام العلم بنفسه وانه معبود العالم
وخالق العالم قال صاحب المقاصد فان قيل يكفي في عدم لزوم المحالات التغاير بحسب
المفهوم لا الزيادة بحسب الوجود وحمل مثل الكاتب والضاحك يفيد وربما يحتاج الى
البيان مع اتحاد الذات وعدم لزوم كون الكتابة هي الضحك قلت ليس الكلام فيما يحمل
على الذات بالمواطأة بل فيما يحمل على الاشتقاق فانها اذا كانت نفس الذات لزمت
المحالات فان قيل انما يلزم لو لم تتغاير بحسب الاعتبار وانه لحق بحسب الوجود بان يكون
الذات من حيث التعلق بالمعلومات علما وبالمقدورات قادرا بل قدرة ومن حيث يصح ان
تعلم وتقدر حيا بل حياة ويكون معنى الحمل ان الذات متعلق بالمعلومات والمقدورات
ولا خفاء في افادته وافتقاره الى البيان ولا في تمايز الاعتبارات بعضها عن البعض

من غير كثرة في الذات اصلا بحسب الوجود وهذا كما ان الواحد نصف الاثنين وثلث
للثلاثة وربع للاربعة وهكذا الى غير النهاية مع ان الموجود واحد لا غير والحمل مفيد
والنصفية متميزة عن الثلثية قلنا كون الذات نفس المتعلق الذي هو العلم
والقدرة مثلا ضروري البطلان ككون الواحد نفس النصفية والثلثية وانما
هو عالم وقادر فينبغي الكلام في ماخذ الاشتقاق اعني العلم والقدرة وانه
لابد ان يكون معنى وراء الذات لا نفسه ولا يفيدك تسميته بالتعلق لان مثل
العلم والقدرة ليس من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في الاعيان كـ
الحدوث والامكان بل من المعاني الحقيقية فلا بد من القول بكونها نفس الذات فيعود
المحذور او وراء الذات فيثبت المطلوب انتهى باختصار اقول وبالله التوفيق
وبيده ازمة التحقيق انه لا يجوز ان يكون التعلق بسبب العلم لا نفسه والعلم
انكشاف المعلومات عند الذات وهو نعت سلبي لان معناه عدم خفائها عنه
وحينئذ يحمل على الذات بالاشتقاق وبالمواطاة فيشتق اسم العالم منه كما تشتق الاسما
من الاوصاف السلبية وحمل المواطاة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة
لا بواسطة كقولنا الانسان حيوان فيعطي الموضوع اسمه وحده وربما يفسر
بحمل هو هو وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه بالحقيقة بل ينسب اليه كالبياض
بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة
ذو او الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض وابيض وعلى ما قررناه فلا يقال
الذات علم ولا قدرة بل ذو علم وعالم وذو قدرة وقادر ولا يرد على هذا ما شنع
به على الحكماء وشنع به على الاشاعرة فان قلت يلزمك ان لا تكون حقيقة العلم موجوده
في الخارج وهو نفي للصفات قلت فرق بين نفي وجودها فيه وبين نفي اتصاف الواجب
بحقيقتها مغايرة للذات بحسب الماهية والمفهوم والثاني هو المستلزم لنفي الصفات
لا الاول والمجمع عليه بين اهل السنة انه متصف بالعلم والقدرة وساير صفات
الجلال كما صرح به في اخر المواقف من غير تعرض لكونها موجودة بوجود زايد على

وجوده

وجوده ام لا على ان السلف من الصحابة والتابعين واكابر الفقهاء والمحدثين
ما تعرضوا لشيء من ذلك بل اثبتوا الصفات بطريق الاشتقاق ويحتمل ان يكون مرادهم
ما اشرنا اليه واما القول بان الصفات ممكنة ووجودها زايد وانها لا عينه
ولا غيره فمن الحاقات المتاخرين وليس لهم عليه حجة قاطعة ولا حجة ساطعة
كما لا يخفى على من اطلع على ما اسلفناه حتى ان الامام الرازي خالفهم في ذلك ونسبه
صاحب المقاصد الى الميل الى الاعتزال حيث قال في المطالب العالية من المتكلمين
من زعم ان العلم صفة قايمة بذات العالم ولها تعلق بالمعلوم فهناك امور ثلاثة
الذات والصفة والتعلق ومنهم من زعم ان العلم صفة توجب العالمية وان لها
تعلقا من غير ان يبين ان المتعلق هو العلم او العالمية فيكون هناك امور اربعة
او كلاهما فيكون هناك امور خمسة قال واما نحن فلا نثبت الا امرين الذات والنسبة
العالمية وندعي انها امر زايد على الذات موجود فيه للقطع ان المفهوم من النسبة
ليس المفهوم من الذات وان من اعترف بكونه عالما لا يمكنه نفي هذه النسبة اذ لا
معنى للعالم الا الذات الموصوفة بهذه النسبة ولا القادر الا الذات الموصوفة
بانه يصح منه الفعل فان قلت قد نقل عن صاحب المقاصد انه قال في نهاية
العقول لو كان كونه عالما وقادرا مجرد امر اضافي لتوقف ثبوته على ثبوت المعلوم
والمقدور لان وجود الامور الاضافية مشروط بالمضافين لكن المعلوم قد يكون
محالا وقد يكون ممكنا لا يوجد الا بايجاده المتوقف على كونه عالما وقادرا
اقول العلم عند الاشاعرة صفة ذات اضافة فهذا يرد عليهم ايضا لانه لابد
في العلم بالشيء من تعلق بين العلم والمعلوم وعلى هذا فالمعلومات الالهية
الازلية الغير المتناهية لا يصح ان تكون موجودة في الخارج فلا يصح وجود
الاضافة لان وجودها مشروط بوجود المضافين وقد اشار صاحب المقاصد
لمثل هذا بقوله ان من لم يقل بالوجود الذهني جعل العلم اما مجرد اضافة وتعلق
بين العالم والمعلوم واما صفة لها تلك الاضافة فان اورد عليهم علم الشيء بنفسه

لجيب بان التغاير اعتباري كاف نعم يرد عليهم العلم بالمعدومات من الممكنات
كالكثير من الاشكال الهندسية والممتنعات كالمفروضات التي يبنى بها الخلف فانه
لا تحقق لها في الخارج واذا لم تحقق في الذهن ايضا لم تتصور الاضافة بينها
وبين العالم وما ذكره الامام في نهاية العقول من قبيل الاعراض وما ذكره في المطالب
العالية من قبيل التحقيق فما هو جواب الاشاعرة فهو جوابه وقد استدل الاشاعرة
على اثبات الصفات الزائدة بوجوه الاول قياس الغائب على الشاهد ولا بد فيه من
اثبات علة مشتركة بين المقيس والمقيس عليه وهذا الاثبات بطريق اليقين مشكل
جدا لجواز كون خصوصية المقيس عليه شرط وجود الحكم فيه ومنع خصوصية المقيس
من وجوده فيه وعلى التقديرين لا يثبت بينهما علة مشتركة قالوا العلة والحد والشرط
لا يختلف غائبا وشاهدا وعلة علم الشاهد قيام العلم به وحد العالم من قام به العلم
وشرط صدق المشتق ثبوت اصله فكذا في الغائب ورد بان الثابت في الشاهد
العالمية لا ما هي مشتقة منه فيضمحل القياس بالكلية وان من شرط القياس ان يتماثل
امران فيثبت لاحدهما ما ثبت للاخر وعلمنا عرض حادث لا يشمل المعلومات ويجيب
بان العلم انما يوجب كون العالم عالما من حيث كونه علما لا من حيث كونه عرضا حادثا
اقول وكذلك لا يوجب لزيادة على الذات وهي المتنازع فيها وزيادته فينا لانه
عرض قائم بنا لا لانه علم فقط الثاني ان الله تعالى عالم وكل عالم فله علم والحاصل
انه لا نزاع في انه عالم قادر حي وهذه الالفاظ ليست اسما للذات من غير اعتبار معنى
بل اسماء مشتقة معناها اثبات ما هو ماخذ الاشتقاق اقول لا يلزم وجود ماخذ
الاشتقاق في الخارج بل يكفي فيه حصول معنى المشتق كما قررته انفا ولا يلزم المحالات
الثالث النصوص الدالة على اثبات معنى القدرة والعلم بحيث لا يحتمل التاويل كقوله تعالى انزله
بعلمه فاعلموا انما انزل بعلم الله ان القوة لله ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين الى غير
ذلك مما لا يحصى كثرة اقول ليس فيها دلالة على ان ماخذ الاشتقاق من الموجودات
الخارجية بل على انه صفة له تعالى فيجوز ان يكون مثل الوجوب والامكان والحدوث

واقول

واقول لو كانت الصفات من الموجودات الخارجية لكانت ممكنة بذاتها لعدم تعدد الواجب
بذاته فان كان عروض الوجود لها لا لسبب لزم الترجح وان كان لسبب فان كان هو حقيقتها
كانت واجبة بذاتها والا فان كان غير ذات الواجب لزم الاستكمال بالغير وان كان ذات
الواجب فقد استندت اليه فان كان بالاختيار لزم حدوثها وكونه تعالى محلا للحوادث وهو والا
لزم الايجاب وما قيل انها انما تحتاج الى العلة اذا كانت مغايرة للذات فمبني على ما عرفت واما كون الحدوث
علة الاحتياج وهي ليست حادثة فلا تحتاج الى علة فيلزم منه الترجيح بلا مرجح وقد اتفق العقلا
على بطلانه الا الشاذ من الطبيعيين مثل ديمقراطيس واصحابه ولو جاز لانسد باب اثبات الصانع
قال صاحب المقاصد الجمهور على ان هذا الحكم ضروري فان معنى الممكن ما لا يقتضي ذاته
وجوده ولا عدمه وايضا يلزم من كون الحدوث علة تجدد الجوهر كالعرض قال في شرح المواقف
انهم لما قالوا السبب المحوج الى المؤثر هو الحدوث لزمهم استغناء العالم عن الصانع بحيث لو جاز عدمه
لما ضره في وجوده تعالى عن ذلك فدفعوا ذلك بان شرط بقا الجوهر هو العرض ولما كان متجددا
محتاجا الى المؤثر دائما كان الجوهر ايضا حال بقائه محتاجا الى ذلك المؤثر بواسطة احتياج شرطه
اليه فلا استغنا اصلا انتهى باختصار اقول وعلى هذا يكون كل عرض يوجد هو الجزء الاخير من
العلة التامة المحتاج اليها في البقا فاذا عدم عدمت العلة التامة وعدمها يستلزم عدم ذلك
الفرد من البقا الذي كانت علة له وتجدد علة اخرى فيتجدد فرد اخر من البقا وهكذا فيلزم تجدد
البقا لتجدد الاعراض وهو استمرار الوجود فيتجدد الوجود بتجدده وهو مذهب النظام فالقول
بان الحدوث علة الاحتياج لا يصح وقد اوردنا شبها كثيرة لا حاجة لنا الى ايرادها فمن اراد
الوقوف عليها وعلى اجوبتها فعليه بشرح المقاصد تكملة قد صرح جماعة من المتاخرين من
اهل السنة بان واجب الوجود بالذات هو الله تعالى وصفاته قال في شرح العقايد ولا
يجتري على القول بكون الصفات واجبة الوجود لذاتها بل يقال هي واجبة لا لغيرها بل لما ليس
عينها ولا غيرها اعني ذات الله تعالى وتقدس ويكون هذا مراد من قال الواجب الوجود لذاته هو
الله تعالى وصفاته يعني انها واجبة لذات الواجب تعالى وتقدس واما في نفسها فهي ممكنة ولا
استحالة في قدم الممكن اذا كان قائما بذات القديم واجبا له غير منفصل عنه اقول القسمة العقلية

بحركة السلوم فمراد الواجب بالذات والممكن بالذات والممتنع بالذات وهذا الكلام يقتضي ثبوت امر رابع
والاظهر ان النزاع لفظي في اطلاقات الالفاظ واقوال العلماء لا يجوز ان تكون ماهيات الصفات وحقائقها
من حيث هي عارضة لذات الباري من حيث هو ويكون غير موجودة بوجود زايد على وجوده بل
موجودة بوجوده لا كما صرح الاشعري بانها باقية ببقاء هو بقاء الذات فان بقاء الذات
والصفات ولما يتبعها لانها ليست غير الذات بخلاف بقاء الجوهر فانه لا يكون بقاء الاعراض
عينها فكيف يجعل البقاء القايم بالذات بقاء لما ليس الذات وما لم يقم به البقاء ولهذا
لا يتصف بعض صفات الذات مع انها ليست غير الذات بالبعض فلا يكون العلم مثلا
حيا قادرا وهذا الاعتراض لا يرد على ما قلناه فانا لا نعني بوجودها بوجوده انه
يعرض لماهياتها بل نعني انه عارض لماهية الواجب من حيث هي وهي من حيث هي ايضا عارضة
لماهيته من حيث هي بمعنى لا بشرط الوجود والوجود مبدا لاثارها بل لاحكامها الخارجية
ولا يلزم من عروضها لمعان الخارج ولا الذهن فلا تحمل حمل المواطاة لانها لا تعيد وجودها
لم تحمل بل حمل الاشتقاق كما ان ماهية الاربعة متصفة بماهية الزوجية ومتى ما وجدت
الاربعة في مورد ذهنا او خارجا قبلت الانقسام ذهنا الى متساويين ولعل هذا
مراد القوم بقولهم لا هي هو ولا هي غيره ، ومراد الشيخ الاشعري بانها باقية ببقاء الذات
فانها على هذا الامر غير الذات بحسب الوجود ولا عينه بحسب الماهية حتى يلزم حمل المواطات
ويلزم المحالات فان قلت كون وجوده مبدا الاثار صفة غير كونه مبدا الاثار صفة اخرى
فتصير وجوداتها متغايرة مغايرة لوجود الذات قلت ليس وجودها هو المركب من الوجود
والاضافة بل هو الوجود فقط وعلى هذا الالتزام امكانها وجوب وجودها فتامل وهذا
الاحتمال من الاحتمال السابق انما ذكرته على طريق المباحثة واما مذهبي فهو اطلاق المشتقات
والتوقف في وجودها وعدمه وانها عينه ام غيره ام لا عينه ولا غيره فان الادلة القاطعة من
الطرفين لا تقوم على ساق كما قررناه ملخصا من كلام القوم والكتاب والسنة ما ورد فيهما الا
المشتقات **الخاتمة** في علمه تعالى اتفق عليه جمهور العقلاء الا شرذمة لا يعبا بهم استدل
المتكلمون بان فعله في غاية الاحكام والاتقان يدل عليه علم الهيئة والتشريح وبدايع المعقول
والنفوس

والنفوس فان قيل ان اريد بالاحكام والاتقان خلوه عن الخلل وموافقته للمصلحة
من كل الوجوه بحيث لا يتصور ما هو اكمل منه ولا اوفق فلا نسلم ان الدنيا كذلك بل قد يمكن
تصور الكمل منها وان اريد من بعض الوجوه فلا يدل على العلم اذ قد يتفق بلا قصد من غير العالم
كاحراق النار وتبريد الماء قلنا المراد اشتماله على لطايف الصنع وبدايع الترتيب وحسن
الملايمة للمنافع والمطابقة للمصالح على وجه الكمال وان اشتمل بالعرض على نوع من الخلل
وجاز ان يكون فوقه ما هو اكمل منه وكل من كان فعله كذلك فهو عالم فان قيل قد يصدر عن
بعض الحيوانات العجم كالنحل والعنكبوت ما تحار فيه العقول قلنا هي عالمة بافعالها ولا شك ان هذا
الاستدلال اشار سبحانه وتعالى بقوله الا يعلم من خلق استدل الحكماء بان العلم بالعلة يوجب العلم
بالمعلول والعالم معلوله فهو يعلمه قال صاحب المواقف لا نسلم والا لزم من العلم بالشيء العلم بجميع
لوازمه القريبة والبعيدة قال صاحب المقاصد واجيب بان الكلام في العلم التام على العلم بالشيء
بل نفسه ولا شك ان علم الباري بذاته كذلك ودليل المتكلمين يفيد العلم بالكليات
والجزئيات لانها صادرة عنه بخلاف دليل الحكماء لانه ما علم بعليته علم علما كليا فان العلم
ماهيته الا معلولة بكذا والماهية كلية وكونها معلولة بكذا كلي وتقييد الكلي بالكلي لا يفيد
الجزئية لان الكلي المتصف بكلي اخر لا يصير بحيث يمنع من تصوره الاشتراك فيه ان الوصف
والتصور ولا اتصاف كليات قال السيد وها هنا بحث لانا نقول انهم زعموا ان العلم التام بجميع
العلل يستلزم العلم التام بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بوسط او بغير وسط
وادعوا ايضا انتفاء علمه بالجزئيات من حيث هي جزئية لاستلزامه التغير في صفاته الحقيقية
كما عرض عليه بعض المحققين وقال انهم مع ادعايهم الذكاء قد تناقض كلامهم ها هنا فان الجزئيات
معلولة كالكليات فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه بها ايضا ودليلهم على استلزام التغير انه اذا
علم انه زيدا في الدار الان ثم خرج زيد فاما ان يزول ذلك العلم ويعلم انه ليس في الدار او يبقى
ذلك العلم بحاله والاول يوجب التغير والثاني يوجب الجهل اجاب مشايخ اهل السنة بان
العلم بان الشيء سيوجد وبوجوده واحد قال صاحب المواقف وهذا ماخوذ من قول الحكماء علمه تعالى
ليس زمانيا فلا يكون ثمة حال وماض ومستقبل اذ الحال معناه زمان حكمي هذا والماضي زمان



قبل زمان حكم هذا والمستقبل زمان بعد زمان حكم هذا لمن كان علمه زمانيا محيطا بالزمان
لا يتصور في حقه حال ولا ماض ولا استقبال قال السيد فالله سبحانه عالم عنده جميع الحوادث
الجزئية وازمنتها الواقعة هي فيها لا من حيث ان بعضها واقع الآن وبعضها في الماضي
وبعضها في المستقبل فان العلم بها من هذه الحيثية يتغير بل يعلمها علما متعاليا عن
الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر وتوضيحه انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى جميع
الامكنة على السواء فليس فيها بالقياس اليه قريب وبعيد ومتوسط كذلك لما لم يكن هو وصفاته
الحقيقية زمانيا لم يتصف الزمان منسوبا اليه بالمضي والاستقبال والحضور بل كان نسبته
الى جميع الازمنة سواء فالموجودات من الازل الى الابد معلومة له كل في وقته وليس في علمه
كان وكائن وسيكون بل هي حاضرة عنده في اوقاتها فهو عالم بخصوصيات الجزئيات واحكامها
لكن لا من حيث دخول الزمان فيها بحسب صفاتها الثلاثة اذ لا تحقق لها بالنسبة اليه
ومثل هذا العلم يكون ثابتا مستمرا لا يتغير اصلا كالعلم بالكليات قال بعض الفضلاء وهذا
معنى قولهم انه يعلم الجزئيات على وجه كلي لا ما توهمه بعضهم من ان علمه محيط بطبائع الجزئيات
واحكامها دون خصوصياتها وما يتعلق بها من الاحوال الكيف وما ذهبوا اليه من ان العلم
بالعلة يوجب العلم بالمعلول لا ينافي ما توهموه كما سبقت الاشارة اليه واجاب
جماعة من متأخري المحققين من اهل السنة ان العلم اضافة مخصوصة او صفة حقيقية
ذات اضافة فعلى الاول لا يتغير نفس العلم وعلى الثاني تتغير اضافته فقط وعلى التقديرين
لا يلزم تغير في صفة موجودة بل في مفهوم اعتباري وقد اعترض امام زماننا مولانا
جلال الدين محمد الدواني على هذا الجواب باعتراض متين رصين ليس له دافع وهو ان
العلم ما لم يتعلق بالشيء لا يكون معلوما ويلزم من حدوث التعلق بشيء حدوث معلومية
له فلا يكون الباري قد علمه في الازل بل انما علمه حال حدوث التعلق والاجماع على
خلافه ثم بين طريقة اخرى وحاصله يرجع الى ما قاله السيد هو ان الماهيات الكلية والجزئية
حاضرة عند الواجب بذواتها وخصوصياتها وازمنتها واحوالها التي تكون عليها من الازل
الى الابد من غير تقدم ولا تأخر فهو يشهدها دفعة واحدة وذلك لشمول علمه وسعة احاطته

والله

والله واسع عليم وانما نحن عندنا كذلك لقصور علمنا وعدم احاطته وسعته
ومثل ذلك بمقدار ملون بالوان مختلفة وقد امر به تجاه حدقة نملة فان لصغر حدقتها
من الالوان تحسبه يتحدث عن عدم وما زال عن المواجهة تظنه قد عدم وما لم يواجه
حدقتها كانه لم يوجد بعد مع ان الالوان باسرها موجودة بالفعل وما ذلك الا
لصغر حدقتها وعدم احاطتها والحديد يبصر جميع تلك الالوان دفعة واحدة
من غير ترتيب فالمقدار هو الزمان والالوان ما قارنه من الاكوان فنسبة الزمان وما قارنه
الينا نسبة ذلك المقدار الملون الى النملة ونسبته الى علم الباري نسبته الينا هذا
حاصل ما قرره في رسالة الزوراء والحوراء اقول قد خطر ببالي ان حاصل
هذا الكلام هو ان وجود الاكوان في ذلك المقدار هو الوجود العلمي وظهورها
عند النملة هو الوجود الخارجي فنحن ننقل الكلام الى الماهية هذا الظهور الخارجي
فنقول هل يتعلق به علم الباري من هذه الحيثية ام لا فان لم يتعلق فقد شذ
عن علمه تعالى هذا المعلوم الخاص وان تعلق فان حدث التعلق لزم ما
اورده على جواب المتكلمين والا لزم قدم الحوادث الزمانية من حيث هي
حوادث وهذا اشكال منذ خطر ببالي ما رأيت احدا يجيب عنه وفوق
كل ذي علم عليم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وحسبنا الله
ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

تمت العقيدة بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه والحمد لله اولا وآخرا وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم
امين امين
امين

